التقرير اليومي

2007/5/10

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

دروس تقرير لجنة فينوغراد الإستراتيجية

بقلم اللواء يعقوب آميدرور؛ مركز القدس للشؤون العامة ؛ 2007/5/7

لقد إستخدم تقرير لجنة فينوغراد مصطلحات عامة، بمعظمه، مع أخطاء وعيوب عملية صنع القرار في إسرائيل. وعلى كل حال، يحتوي التقرير على إضاءات هامة على التفكير الإستراتيجي الذي كان مهيمناً على القيادة السياسية- العسكرية الإسرائيلية منذ زمن إنسحاب إسرائيل الأحادي من لبنان، وحتى إندلاع الأعمال العدائية في تموز 2006 ومجيء حرب لبنان الثانية:

- أنهت إسرائيل إنسحابها الأحادي من لبنان في 24 أيار 2000 ، وكان من المأمول أن يؤدي الإنسحاب الى تآكل مشروعية أي نشاط عسكري مستمر من قِبَل حزب الله، خصوصاً في سياسة لبنان الداخلية. وأعلنت الحكومة الإسرائيلية، في ذلك الحي، بأنّ أي إنتهاك للسيادة الإسرائيلية سوف يستدعي رداً إسرائيلياً قاسياً وفورياً.
- تعهدت هذه التصرحيات بأنه في حال حدوث أي هجوم على الجنود أو المدنيين الإسرائيليين، فإنّ لبنان كله، سوريا، وحزب الله سيكونوا متأثرين بسبب ذلك. وكان هدف هذه التصريحات دعم قوة الردع الإسرائيلية عقب الإنسحاب. فالردع المؤثر والفعال من هذا النوع كان أمراً شديد الأهمية بالنسبة لإسرائيل، يشرح تقرير لجنة فينوغراد، وذلك لعدد من الأسباب: بعد الإنسحاب الإسرائيلي من لبنان، كان هناك إفتقار "للعمق الأساسي والحيوي". لقد كان هناك عدد من نقاط الإحتكاك مع حزب الله، وأخيراً كان هناك أهداف إسرائيلية متعددة- عسكرية ومدنية- متاخمة للحدود اللبنانية- الإسرائيلية الجديدة. وفي نفس الوقت، تطورت الرؤية داخل جيش الدفاع الإسرائيلي بحيث أنه إذا دعت الحاجة، فإنّ بإمكان إسرائيل إستخدام "رافعات تأثير" لضبط حزب الله، كشن هجمات على البنية التحتية اللبنانية وعلى أهداف سورية أيضاً.
- برغم هذه التصريحات القوية،فقد ردت إسرائيل موضعياً، فقط، على خطف الجنود الإسرائيليين في تشرين الأول 2000. ويقدم تقرير لجنة فينوغراد تقييم نائب وزير الدفاع، إفراييم سنيه، بأنّ الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت لم ترد بقوّة أكثر لأنها لم ترد أن تُظهر بأنّ إنسحابها من لبنان أنتج بالفعل تأثيراً تصعيدياً. كما أنّ الإنتفاضة الثانية كانت قد إنفجرت، وكانت الحكومة

الإسرائيلية قلقة بخصوص شن حرب على جبهتين. وقد إستمرت سياسة ضبط النفس هذه خلال آذار **2002** عندما هاجم حزب الله داخل إسرائيل قرب بلدة شلومي.

- ونتيجة ذلك، أصبح هناك رؤية أخرى متجذرة بعمق في المؤسسة الأمنية الوطنية الإسرائيلية تقول بأنّ دعم حزب الله العسكري بعد إنسحاب إسرائيل من لبنان لم يكن أمراً مخيفاً طالما كان يتم المحافظة على الهدوء النسبي على طول الحدود. وكانت إسرائيل تعلم بأنّ حزب الله يكتسب قوة ويحصل على السلاح، لكنها فضلت التعامى عن ذلك. ونتيجة ذلك، لم تستعد إسرائيل لحرب مع عدو أصبح أكثر قوة بكثير عما كان مألوفاً في الماضي.

التعقيدات بالنسبة لقطاع غزة

- وهناك في قطاع غزة عملية مشابهة تشق طريقها. فحماس بدأت تصبح أقوى بما أنها تنظم نفسها، تحفر تحصينات سرية تحت الأرض، وتدعم قدراتها العسكرية، وسيكون على إسرائيل أن تسأل نفسها عما إذا كانت تفضل تأجيل المواجهة مع حماس لأنّ هناك، في هذه الأثناء، هدوءاً أو هدنة مؤقتة أو فهم وهمي آخر ما. إذ من المرجح أن نجد أنفسنا في غزة في نفس الموقف، تماماً، كالذي سبق وخلقناه في لبنان.
- يصف تقرير لجنة فينوغراد، الذي لا يعالج مشكلة غزة، السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان خلال **2000–2006** بسياسة "الإحتواء". ويتحدث التقرير بشكل صارم بأن هناك مشكلة مع هذه المصطلحات وبأن ما واصلت إسرائيل القيام به في لبنان خلال هذه الفترة، لم يكن سياسة إحتواء بالخالص، التي بالتعريف، تتضمن منع العدو من تعزيز قدراته.
- ما تقوم به إسرائيل اليوم في قطاع غزة ليس إحتواءً هو الآخر، إنما هو حالة من تجاهل الواقع بشكل تام، إنها سياسة مكلفة للغاية. وقلة من الناس لديهم الفكرة عن الثمن الذي سيكون على إسرائيل أن تدفعه إذا ما تحركت الى داخل غزة في خلال عامَين أو ثلاثة؛ عندما تشعر حماس أنها معززة ولديها القدرة على إطلاق صواريخ الكاتيوشا **122** ملم– الذي إمتلك منها حزب الله الآلاف– على مستوطنات بعيدة كأشدود وكريات غات. على صناع القرار الإسرائيليين أن يأخذوا بحسابهم بأنّ التراخي له ثمن أيضاً.
- إنّ أي شخص كان قد تعامل مع الشؤون العسكرية يعلم أنه من المستحيل وقف إطلاق صواريخ الكاتيوشا أو القسّام بوسائل سلاح المدفعية أو أية قوة نارية برية أو جوية. ومع ذلك،يفصّل تقرير لجنة فينوغراد عدد الخطط العملانية الإسرائيلية الموضوعة للبنان خلال **2002–2004**، والتي لم تتطلب إستخدام وحدات المناورة على الأرض.
- يبدو واضحاً الآن بأنّ الطريقة الوحيدة لوقف الهجمات الصاروخية هو بالسيطرة على الوضع على الأرض. فصواريخ القسام تحط اليوم في سديروت وأشكيلون– وليس في كفرسابا– لأنّ إسرائيل لا تسيطر على الوضع على الأرض في غزة، بينما تسيطر على الأرض حول قلقيليا.
- لأسباب سياسية، لم يُسمَح لجيش الدفاع الإسرائيلي من قِبَل الصف السياسي عبور الحدود اللبنانية الإسرائيلية من العام **2000** الى **2006**. وهذا الأمر سمح لحزب الله ممارسة تدريباته ليلاً ونهاراً لشن هجوم عندما يريد، في حين أنّ إسرائيل كانت عاجزة عن وقف أي من إستعداداته. إنّ الطريقة الوحيدة للتعامل مع وضع كهذا في المدى الطويل هو السماح لجيش الدفاع الإسرائيلي بعبور الحدود ووقف إستعدادات هجومية كهذه. وطالما أنّ ليس هناك من حكومة مسؤولة تقوم بمنع الهجمات ضد الأراضي الإسرائيلية، فإنه سيكون على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يتبنى مقاربة كهذه بخصوص كل من حدود إسرائيل الشمالية مع لبنان وحدودها الجنوبية مع قطاع غزة.

(اللواء يعقوب آميدرور، مدير البرامج لمعهد الشؤون المعاصرة في مركز القدس للشؤون العامة، وهو قائد سابق في كلية الدفاع الوطنية التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، وأحد أركان جيش الدفاع الإسرائيلي. كما أنه رئيس أسبق لشعبة الأبحاث والتقييم التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، ولديه مسؤولية خاصة لتحضير التقييم الإستخباري الوطني. بالإضافة الى أنه خدم كمستشار عسكري لوزير الدفاع).

تحدثوا مع سوريا

بقلم دينيس روس؛ نيوريبابليك أون لاين؛ 2007/5/7

تحدث الى كبار المسؤولين العسكريين الإسرائيليين، كما فعلت مؤخراً، حول الكيفية التي سترد بها الحكومة الإسرائيلية على التهديدات الإقليمية، ليسمع المرء نفس اللازمة: "إنتظر نتائج فينوغراد". حسناً، نحن نعلم الآن ما هي تلك النتائج. لقد أصدرت لجنة فينوغراد، التي تأسست في الخريف الماضي للتحقيق في الحرب الإسرائيلية مع لبنان الصيف الماضي، تقريرها الأولي الأسبوع الماضي. ومن بين أمور أخرى، تُحمّل فينوغراد القيادة السياسية والعسكرية العليا المسؤولية على القرار المتسرّع والمفتقر للتفكير السليم بالمضي الى الحرب، بسبب الفشل بتصميم وإبتداع أهداف إستراتيجية، والتي كانت إما قابلة للتحقيق أو مرتبطة بالخطط العسكرية، ولعدم العمل على تحضير الجيش لنوع الحرب التي كان عليه خوضها.

ومع هذه الإستنتاجات، يتساءل كثيرون الآن كم من الوقت سيبقى إيهود أولمرت رئيساً لوزراء إسرائيل. وعلى كل حال، فإني أتساءل كم ستؤثر هذه النتائج على الإستجابة الإسرائيلية للتحديات المتعددة التي تلوح بالأفق. الى متى ستتساهل إسرائيل مع دعم حماس لنفسها بالسلاح وبالصواريخ الطويلة المدى في غزة؟ هل ستستمر تراقب بسلبية قيام حزب الله بإعادة التزود بترسانة جديدة من السلاح بإنتهاك مباشر لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701؟ كيف سترد، إذا ردّت، على الإشارات– الدعم بالأسلحة الجديدة والهامة، تدريبات مختلفة بشكل نوعي، مستويات جهوزية مرتفعة، وإعادة نشر القوات– بأنّ سوريا تموضع نفسها لإحتمال صراع مع إسرائيل؟ وهل يقترب الوقت الذي تقرر فيه إسرائيل بأنّ الجهود الدولية لوقف البرنامج النووي الإيراني تتقدم ببطء شديد وبأنّ عليها التصرف لوحدها؟

أنا لا أشك كثيراً بأنّ جيش الدفاع الإسرائيلي يتعلم الدروس التكتيكية واللوجستية من حرب الصيف الماضي، إلا أنّ السؤال الحقيقي هو كيف سيطبق هذه الدروس ليقاتل في الصراع المقبل– أو ليتجنبه.

وبصورة متناقضة يتعذر تفسيرها، فإني أرى حافزين متنافسين بين المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين السابقين والحاليين: لا يسع إسرائيل إنتظار حماس و حزب الله لكي يستمروا بإكتساب الوسائل العسكرية التي ستجعل دورة أخرى من الحرب مكلفة جداً لإسرائيل. أما البديل، لقد حان الوقت الآن للوصول الى سوريا.

لقد تم سَوق الحافز السابق، ليس فقط بسبب الحاجة لتقليل كلفة ما يمكن لحماس أو حزب الله أن يفرضاه على إسرائيل الى أدنى حد، وإنما بسبب المفهوم أيضاً بأنّ على إسرائيل أن تحافظ على قوة ردعها. إنّ إثبات نفسها في صراع جديد مع أي منهما (حماس أو حزب الله)، أو كلاهما سيكون له تأثير على سوريا، مع إحتمال أن يكون له تأثير حتى على إيران– أو هكذا ما يمليه هذا التفكير.

أما الحافز الأخير، فهو أنّ جولة أخرى مع حزب الله قد تكون حتمية فعلاً، لكن هذه المرة لن يُسمح لسوريا بأن تؤجج الصراع وتجلس على الحياد مع حصانة. وبذلك، فإن بإمكان إسرائيل، بحسب المسؤولين العسكريين الذين تحدثت إليهم، أن تكون في حرب مع سوريا في السنة المقبلة. وإذا كان الرئيس السوري بشار الأسد مستعداً الآن للحديث، ألا يكون على إسرائيل أن تقوم بإشراك سوريا وترى إن كان

بالإمكان درء الحرب؟ (بالنسبة للبعض، هناك الفائدة الإضافية الممكنة بأنّ تكون المناقشات مع سوريا مفيدة أيضاً لفطم سوريا عن إيران ولفرض حدود على حزب الله وحماس).

وحتى تاريخه، فإنّ الضغوط داخل مؤسسة الدفاع الإسرائيلية للحديث مع سوريا لم تحث أولمرت على إسقاط معارضته لمحادثات كهذه- معارضة جزء كبير منها متفرع من برود إدارة بوش التام إزاء قيام الإسرائيليين بالتعامل مع الأسد بخصوص إستعداده للجلوس معهم. فالإدارة قلقة من أنّ سوريا تريد إستخدام محادثات كهذه، ليس لصنع السلام، وإنما لإسترجاع لبنان وإحباط مشروع إنشاء محكمة دولية حول إغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

وقد تكون الإدارة محقة. فالأسد قد لا يكون لديه مصلحة حقيقية بصنع سلام مع إسرائيل. فدعمه المستمر لحزب الله وحماس وخطابه المتفجر حول إسرائيل بالكاد يعرض أنه شخص مستعد لإنهاء صراع وقبول تسوية. لكن إذا كان الجيش الإسرائيلي محقاً، وبأنّ إحتمالات نشوء حرب في السنة المقبلة مع سوريا وحزب الله تزداد، بما أنّ إعادة تسلّح حزب الله مستمرة بنفس القوة، فما الذي سيخسره المرء تماماً بإختبار دعوة الأسد لإجراء محادثات؟

أما إدارة بوش فغالباً جداً ما تعاملت مع "المحادثات" وكأنها تعني الإعتراف بالهزيمة. لكن المحادثات ليس مرادفاً للإستسلام. إنّ المحادثات بإمكانها أن تكون طريقة لممارسة القوة الرافعة. خذ بالإعتبار إحدى الحقائق الحالية في الشرق الأوسط: إيران، حزب الله، حماس؛ كلهم يرفضون الإعتراف بإسرائيل؛ وكلهم يعرضون الى أنّ ليس من حاجة للسلام، ولا يجب أن يصنع، مع إسرائيل؛ وكلهم يرفضون حل الدولتين؛ وكلما يدعون أنهم يمثلون موجة المستقبل. فماذا تقول (الإدارة) عن موقفهم وإدعاءاتهم إذا ما قامت سوريا- التي من المفترض أنها جزء من صلة وصلهم بإتخاذ قرار الحديث مع إسرائيل؟ ألا يعرض ذلك بأنّ موقفهم، في الحقيقة، ليس مهيمناً جداً وبأنّ ليس كل شيء يسير بحسب طريقتهم؟

إنّ فن الحكم يتطلب الإدراك أين يملك المرء رافعة وأين هي نقاط ضعف عدوه. إنّ علاقة سوريا مع إيران وحزب الله هي علاقة تكتيكية وليست إستراتيجية. وليس هناك ضمانة بأنه بواسطة إجراء محادثات سيكون الإسرائيليون- أو الولايات المتّحدة- قادرين فجأة على فطم سوريا عن إيران أو حزب الله. فمن المحتمل بشكل كامل بأنّ لا يكون بإمكان ، الإسرائيليين ولا الولايات المتّحدة بإمكانهم، أو عليهم، دفع ما تريده سوريا. لكن إذا كانت الحرب إحتمالاً متزايداً، وإذا كان هناك فائدة تكتيكية في إثبات أنّ حتى سوريا تشعر بالحاجة للحوار مع إسرائيل، فمن الصعب رؤية ما الذي سنخسره بالقيام بذلك. وبالمقابل، هناك على الأقل سببين إضافيَين للإنفتاح على محادثات كهذه في هذا الوقت. أولاً، بما أنّ وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس قد إجتمعت الآن مع وزير الخارجية السوري تحت مظلة المؤتمر الإقليمي حول العراق، فقد أصبح الأمر أصعب لجهة المحافظة على وجوب أن تبقى إسرائيل على مسافة. ثانياً، وعقب النتائج الأولية لفينوغراد، من المرجح أن يكون أولمرت (أو خَلَفه) على عجلة للمضي الى الحرب- على الأقل مع الشعور بالثقة بأن بإمكانه أن يظهر للشعب الإسرائيلي بأنّ الحرب أمر لا يمكن تجنبه، وبأنّ هناك أهدافاً واضحة يمكن تحقيقها بكلفة معقولة. فهل سيكون أي زعيم إسرائيلي قادر على القيام بذلك، إذا لم يقوموا أولاً بالتعامل مع العرض السوري بخصوص المحادثات؟

أما الدرس هنا، فهو أنّ إدارة بوش بحاجة للتفكير بإنتباه أكثر بكثير حول موقفها بخصوص المحادثات مع السوريين، بدلاً من قول "لا" ببساطة للإسرائيليين. وعليها أن تعمل على خطة ولعبة منسقة مع الإسرائيليين، بما في ذلك خطوط حمر مشتركة للمحادثات. وعليها (الإدارة) التنسيق مع اللبنانيين للتأكيد لحكومة رئيس الوزراء فؤاد السنيورة هدف المحادثات- ومن ثم إعطاءهم ملخصات منتظمة عما جرى بهذه المحادثات.

وفي النهاية، لا مصلحة كبرى لدى إدارة بوش بحروب إسرائيلية– سورية. ربما حان الوقت لها (الإدارة) لتشكيل مقاربة لإجراء مفاوضات وعدم السماح لا للولايات المتّحدة أو إسرائيل بالإنجرار الى محادثات بطريقة تخفّض من قوة رافعاتنا الخاصة. وهذا سيكون عملاً لفن الحكم الفعال والمؤثر.

Research Services Group
ResearchServics.Group@gmail.com